

المصارف الإسلامية : تحديات وحلول

Islamic banks : challenges and Solutions

ليلى مطالي

جامعة بومرداس، الجزائر

l.metali@univ-boumerdes.dz

خديجة هاجر دويدي

جامعة بومرداس، الجزائر

hadjer_prof@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019-11-15	تاريخ القبول: 2020-11-21	تاريخ النشر: ديسمبر 2021
---------------------------	--------------------------	--------------------------

الملخص :

اعتمد الاقتصاد العالمي في بداياته على تمويل وتوريد الأموال من قبل المصارف التقليدية الربوية التي كانت منتشرة وشائعة لحد اليوم، غير أنه تزايدت في الأونة الأخيرة أهمية نوع آخر من البنوك وهو البنوك الإسلامية التي لها طابع مالي استثماري. وعليه، استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة التحديات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات المالية، سواء من حيث طبيعتها وإمكاناتها الداخلية، أو من حيث المحيط الخارجي، لاسيما المنافسة القوية من البنوك التقليدية، التي اتجه بعضها إلى التحول إلى بنوك إسلامية، أو فتح نوافذ تقدم خدمات إسلامية، بالإضافة إلى تحديات فنية، إدارية وتشغيلية، أين تم الخلوص إلى بعض المقترحات التي تم تجميعها والتي اعتمدت أساسا على اهتمام المصارف الإسلامية بتطوير كفاءاتها مع ضرورة توفير البيئة الاقتصادية والتشريعية المناسبة للنشاط المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية : المصارف، المصارف الإسلامية ؛ تحديات المصارف الإسلامية ؛ واقع المصارف الإسلامية.

Abstract

The global economy relied in its early days on financing and supplying money by the traditional usurious banks that were widespread and common until today. However, the importance of another type of bank has recently increased, which is Islamic banks that have an investment financial nature. Accordingly, this research paper aims to study the challenges related to this type of financial institution,

whether in terms of their nature and internal capabilities, or in terms of the external environment, especially the strong competition from traditional banks, some of which have tended to transform into Islamic banks, or open windows that provide services Islamic, in addition to technical, administrative and operational challenges, where was the conclusion of some of the proposals that were compiled, which mainly depended on the interest of Islamic banks in developing their competencies with the need to provide the appropriate economic and legislative environment for Islamic banking activity.

Key words : Banks; Islamic Banks; Islamic Banks Challenges; Reality of Islamic Banks

مقدمة :

بعد الأزمة العالمية المالية 2008، توجهت الأنظار للمصارف الإسلامية ونظامها، حيث أثبتت قدرتها على مقاومة الخسارة والفشل. ذلك أن نظام عملها يختلف عن نظام المصارف التقليدية التي عرفها العالم، والتي تقوم على أساس المتاجرة بالمال، في حين أن المصارف الإسلامية قد ارتبطت بنشاطاتها بالعمليات الاستثمارية والمقابل المادي والعيني للأموال، وابتعادها عن المشتقات المالية التي ليس أساس عيني، الأمر الذي جنبها الوقوع تحت تأثير الأزمة العالمية التي مست الأسواق المالية، وكان تأثيرها بها قليلا مقارنة بتمثيلاتها من المصارف التقليدية التي أفلس العديد منها رغم قدمها وكبر حجمها. بذلك اتجه العالم للبحث في صيغ ونظم عمل المصارف الإسلامية، مما أدى إلى انتشارها في غير الدول الإسلامية، حيث عمل عدد من المصارف التقليدية على فتح فروع ذات خدمات إسلامية أو فتح نوافذ ووكالات تعتمد على النظام الإسلامي.

وتعتبر هذه المصارف حديثة حيث كانت بدايتها سنوات الأربعين في ماليزيا من خلال صناديق الادخار ثم تجربة افتتاح مصرف إسلامي في مصر ثم السعودية، ثم انتشارها بشكل متواضع خلال السنوات الفارطة، إلى حين حدوث الأزمة المالية الأخيرة، والتي أطلقت بجد الاهتمام بهذه المصارف وطبيعة عملها، حيث اهتمت حتى الجامعات والهيئات الأكاديمية بتدريس نظم تشغيلها.

وفي ظل التحولات التي يشهدها العالم لا سيما مع ما أفرزته العولمة والانفتاح الاقتصادي من منافسة قوية وغير متكافئة من المصارف التقليدية، أصبحت المصارف الإسلامية تواجه جملة من التحديات التي تفرض عليها إعادة النظر في سياساتها، وتبني استراتيجيات تساعد على التكيف مع تلك التغيرات وتقدم خدمات تستجيب لتطلعات المتعاملين معها. ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي :

ما هي التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية والحلول المقترحة لمواجهتها؟

وعليه، سيتم تناول هذا الموضوع من خلال التطرق للعناصر التالية :

أولا : ماهية المصارف الإسلامية ؛

ثانيا : صيغ التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية ؛

ثالثا : تحديات المصارف الإسلامية وسبل علاجها.

ليتم الخروج ببعض التوصيات التي نراها مفيدة من وجهة نظر البحث وما تقدم من خلاله. تكمن أهمية البحث في أهمية المصارف الإسلامية التي أثبتت جدارتها وفعاليتها خلال الأزمة المالية الأخيرة، مع ما يواجهها من تحديات سواء من ناحية الصورة الذهنية للزبائن أو من ناحية شراسة المنافسة، لا سيما من طرف المصارف التقليدية التي اخترقت أسواقها، بعدما كانت المصارف الإسلامية تتمتع بالاحتكار في البلدان الإسلامية، مما يستوجب عليها تبني الاستراتيجيات الملائمة التي تضمن لها التكيف مع هذه المتغيرات وبالتالي ضمان استمراريتها وبقائها.

أولا : ماهية المصارف الإسلامية

نستعرض فيما يلي نشأة وتعريف المصارف الإسلامية، مبادئها وأهدافها كالاتي :

1. نشأة المصارف الإسلامية

نشأت المصارف الإسلامية منذ عهد النبوة، حيث اهتم النبي محمد ﷺ بوضع الضوابط والأسس الاستثمارية والتي يمكن الانطلاق منها، فحث على العمل والتجارة وتحرير الاستثمار من سبل الربا، وقد كان الصحابي الزبير بن العوام (رضي الله عنه) يأخذ من الناس أمانات ويشغلها، ويعتبرها قرضا حسنا حتى يكون أضمن لسداد حقهم.

وقد نشطت المصارف التجارية بعد الثورة الصناعية، وأعربت غالبية كبيرة من علماء المسلمين عن تحفظات جدية للتعامل مع هذا النموذج من الوساطة المالية، بسبب اعتمادها على آلية سعر الفائدة، ودعوا إلى تطوير آليات بديلة لأداء وظيفة الوساطة المالية في المجتمعات الإسلامية¹. غير أن التجربة الجدية بدأت في مصر في مدينة ميت غمر حيث أقيم مشروع مصارف الادخار المحلي، واستمر نشاطه من عام 1936-1967، وهو أول مشروع لنظام المصارف بلا فوائد، وفي مصر أيضا أنشئ مصرف ناصر الاجتماعي عام 1971 كهيئة لتقديم الخدمات المصرفية بلا فوائد ربوية، وظهر مصرف فيصل الإسلامي عام 1977 بمصر، وتأسس نفس المصرف بذات السنة في السودان، وقد أنشأت ماليزيا صناديق الادخار بلا فائدة، وصدر لديها قانون العمل المصرفي الإسلامي عام 1983، وتأسس أول مصرف إسلامي باسم مصرف اسلام ماليزيا برهاد، وفي عام 1975 أنشأ مصرف دبي الإسلامي في الإمارات، وهو يعد أول تجربة متكاملة للمصارف الإسلامية التجاري، وتأسس بيت التمويل الكويتي بموجب القانون المرقم 72 لسنة 1977، وتأسس في الأردن المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب القانون المؤقت رقم 13 لسنة 1978 كمصرف متخصص بالتعامل المصرفي من دون ربا، وقد احتل المرتبة الثالثة عام 1999 بين المصارف العاملة في الأردن وبلغت موجوداته 732 مليون دينار أردني، وتأسس بيت البركة التركي للتمويل بتركيا عام 1985، وتأسس لديها أيضا مصرف فيصل الإسلامي، ومصرف الأوقاف الكويتي- التركي عام 1989 استنادا إلى قانون بيوت التمويل الخاصة التركي المرقم 7506 في 1983 ؛ وعلى المستوى الدولي أنشئ أيضا المصرف الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية سنة 1975 وبرأس مال من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وظهر الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة كجهاز لدعم الروابط بين المصارف الإسلامية، وتوثيق أواصر التعاون بينهما والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي، ويعمل على نشر فكرة المصارف الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية غزت السوق المصرفية في دول غير إسلامية، كما هو الحال عليه في بريطانيا، حيث تأسس أول مصرف إسلامي عام 2004 تحت اسم مصرف

بريطانيا الإسلامية، وكذا الحال في الدنمارك والمصرف الإسلامي الدولي في لوكسمبورغ وفي الولايات المتحدة الأمريكية كمصرف البركة - تكساس، وقد كان التطور الأبرز على صعيد التعامل الغربي مع المصارف والشركات المالية الإسلامية في 1999 عندما طرحت "داوا جونز اند كومباني" ومقرها نيويورك مؤشرا جديدا للأسهم الدولية، أطلقت عليه اسم داوا جونز اسلاميك ماركت اندكس، كما أعلنت الحكومة الباكستانية عن قرار يقضي بتعميم التحول الكامل نحو النظام المصرفي الإسلامي، وإلزام جميع المؤسسات الخاصة بالتمويل والشركات المالية بالامتثال عن المعاملات الربوية، ولقد صدر هذا القرار سنة 2001، وقام مصرف نوريبا مصرف BSC التابع لمصرف UBS وهو من أكبر المصارف السويسرية بفتح فرع له في البحرين في 2009 يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية². وبعدها انتشرت المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم وحتى الغربية منها، حيث بلغ عددها 25 مصرفا في نهاية السبعينات، وارتفع إلى 100 مصرف في نهاية عقد الثمانينات، واستمرت وتيرة التوسع والانتشار إلى أن وصل عددها وعدد المؤسسات المالية الإسلامية عام 1996 إلى 192 مصرفا ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة³.

يعد التمويل الإسلامي مؤخرا أحد أكثر المجالات إثارة للاهتمام في الأسواق المالية ؛ إذ يقدر صندوق النقد الدولي أن معدل نمو التمويل الإسلامي بلغ 10 % خلال السنوات العشر الماضية*، وبلغ متوسط التمويل الإسلامي 15% منذ ذلك الحين 2003 ليصل إلى 500 مليار دولار في نهاية عام 2006، تمتلك البنوك الإسلامية نصفها، حيث يغذي هذا التوسع عوامل مختلفة مثل تدفق البترول ودولار (بسبب زيادة جديدة في أسعار المحروقات)، وكذا تطور الجاليات المسلمة في المدن الكبرى الغربية، ونمو القرض المصغر في البلدان النامية ، ولكن أيضا ولا شك في ذلك رد الفعل العنيف ضد الرأسمالية المالية الدولية وعودة البعث الإسلامي⁴. إذ بلغ معدل نمو الصيرفة الإسلامية ما يقارب 16% في السنوات 2006 إلى 2012، وعلى الرغم من أن حجم الصيرفة الإسلامية لا يزال صغيرا مقارنة مع صناعة الصيرفة التقليدية (حيث يمثل التمويل الإسلامي ما يقرب 1.6% من إجمالي الأصول المالية العالمية)، ويصل عدد المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو 600 مؤسسة موزعة في 75 دولة في مختلف أنحاء العالم، ووفقا لتقرير صادر عن شركة Ernst & Young، تكون موجودات المصارف الإسلامية أكثر من 1.7 تريليون دولار بحلول 2014، ما يشير إلى معدل نمو سنوي قدره 17.6% على مدى السنوات الأربع الماضية، ومن المتوقع أن تتجاوز 3.4 تريليون دولار في 2018 في الولايات المتحدة الأمريكية⁵.

2. تعريف المصرف الإسلامية :

للمصارف الإسلامية العديد من التعاريف غير أنها تتفق في مجملها على صيغتها الشرعية الإسلامية وتطبيقها، نذكر من بينها ما يلي :

– مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات منكل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة)، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للزبائن بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع⁶ ؛

* قبل 2007.

- هو مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الأحكام الشرعية الإسلامية⁷؛
- هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتمييزها وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام⁸؛
- هو كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال لتخرج منه قنوات تجسد الأساس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق ومن التصور إلى الواقع المحسوس، فهو يجذب رأس المال الذي يمكن أن كون عاطلاً ليخرج أصحابه من التعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجاً من التعامل معها⁹.
- وبناء على ما جاء أعلاه من تعاريف، فإن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل على جمع الودائع بغرض توظيفها في استثمارات تعود على المجتمع بفوائد اقتصادية واجتماعية.

3. مبادئ وأهداف المصارف الإسلامية :

إن المال في نظر الإسلام وسيلة لرفاهية الإنسان، فالمال هو مالا لله، والإنسان مستخلف فيه كجزء من الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض لإعمارها بما يحقق له السعادة. ويدعو القرآن لعبادة الله، ويدين عبادة المال من وجهة دينية خالصة، وليس من وجهة طبقية اجتماعية بمعنى أن عبودية المال تلهي البشر عن عبادتهم الله، فالإسلام لا يريد تجميع الثروة عبر كل الطرق المحللة منها والمحرمة، بل يريد أن يكون هذا المال من الطرق الشرعية المحللة، وقد وضع طرقاً لاكتساب المال إذا تجاوزها الإنسان أو انحرف عنها لم يكن المال شرعياً ولا يملكه الفرد. إن مبدأ تحريم الربا في الإسلام قائم على أن المال لا يولد المال، وإنما ينمو بفعل استثماره وزيادة العمل عليه، وأن المال لا تأخذه إلا من أساسه ولا تنفقه إلا في محله ولا تحرمه عن مواضعه ولا تصرفه عن حقائقه، فالإسلام لا يحارب جمع المال ولا يبيغضه ولا يدعو الناس للابتعاد عن المال والحياة برفاهية وسعادة، بل على العكس فإن الإسلام يكره الفقر والعوز ويجعل اليد العليا التي تعطي أفضل من اليد التي تمتد لتأخذ، وبهذا المال يستطيع الإنسان أن يمد المجتمع بأحسن المشاريع وأفضل المؤسسات، ويستطيع أن يحقق ويشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية، والتي تشدد أيضاً على عدم احتكار المال أو كنزه (.. والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم.. (سورة التوبة الآية 34))، بل توجيهه لخدمة المجتمع وهو ما يمكن اعتباره صيغة من صيغ إخراج زكاة الأموال ؛ حيث أن فلسفة المصارف الإسلامية هي تطبيق للشريعة الإسلامية في المعاملات الاقتصادية والمالية والمصرفية، بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الدين والعمل المصرفي لتلك المؤسسات فهي لا تعمل بالفائدة المصرفية لا أخذاً ولا عطاءً، كما لا تتعامل بالسلع المحرمة شرعاً، ولديها رسالة لتعزيز أواصر الترابط والتراحم وتحقيق التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع، كمبدأ الغنم بالغرم أي أن المال لا يكون غانماً إلا إذا تحمل صاحبه المخاطر المتعلقة باستثمار هذا المال ؛ حيث تعمل المصارف الإسلامية على جمع المدخرات واستثمارها طبقاً للأحكام الشرعية والمشاركة في تحمل مخاطرها من ربح أو خسارة بدل علاقة دائن ومدين، فهي لا مقرضة ولا مقترضة ولا تتعامل بالفائدة، وإنما تقدم التمويل على أساس تحمل الأخطار والمشاركة في النتائج ربحاً أو خسارة، فالعلاقة بين المتعاملين هي علاقة مشاركة واستثمار ومتاجرة وليست علاقة دائنة

ومديونية كما هو الحال في المصارف التقليدية ؛ بالإضافة لأهمية المال في التنمية الاقتصادية وتوجيه المدخرات إلى مجالات تخدم هذه التنمية، فهناك دور مهم للمال على الصعيد الاجتماعي أيضا، حيث ركزت المصارف الإسلامية في أنظمتها على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية والاستثمارية، وذلك من خلال أجهزة القرض الحسن وتمويل السكن وكفالة اليتيم كجزء من رسالة هذه المصارف في تحقيق مجتمع التكافل والتضامن الاجتماعي والزكاة والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، وهذا الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية يحتم على المصارف الإسلامية الاستثمار في المشاريع التي تخلق فرص عمل جديدة وترفع مستوى المعيشة لغالبية الفقراء، وتنعكس إيجابيا على رفاهية المجتمع واستقراره، ويؤكد الإسلام على حفظ كرامة الإنسان وتقديره وإبعاده عن استغلال المادة، ويعتبر الجانب الاجتماعي من الجوانب الرئيسية التي يبني عليها النظام الاقتصادي الإسلامي والذي تشكل فيه المصارف الإسلامية جزءا أساسيا ؛ وتتمثل القاعدة الفلسفية للمصارف الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية والإحسان، وتدعو مفاهيمها للاهتمام بالذين لا يملكون الوسائل التي تمكنهم من استغلال الفرص الاقتصادية حولهم، بسبب ذلك تتضمن المصارف الإسلامية تلك الجوانب الاجتماعية في عملياتها إلى جانب المصارف الاعتيادية¹⁰.

ويمكن تلخيص أهم أهداف المصارف الإسلامية في الشكل الموالي :

شكل (1) : أهداف المصرف الإسلامي



المصدر : عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 89 (بتصرف).

من خلال ما سبق ؛ يظهر أن المصرف الإسلامي مؤسسة مالية شبه اقتصادية-اجتماعية، تعمل على تطوير وتنمية المجتمع. فهي تختلف اختلافا كبيرا عن المصارف التقليدية التي تهدف إلى ربحها الخاص والمطلق. والجدول الموالي يختصر أهم المبادئ التي تبنى عليها المطلوبات والمحظورات في التمويل الإسلامي.

جدول (1) : مختصر عن المطلوبات والمحظورات في التمويل الإسلامي

المحظورات	المطلوبات
حضر الربا (الفائدة الثابتة والمتغيرة) : حضر مكافأة إقراض المال ولكن المكافأة ممكنة على العوائد المتولدة فعلا عن طريق الأصول الممولة ؛	رجاحة الإقراض والإنصاف : - مبدأ " ثلاثة P " : التقاسم (Partage) الخسارة (Perte) والربح (Profit) ؛ - طريقة التقاسم : يجب أن يتم الاتفاق عليها مسبقا ولكن ليس بالضرورة المساواة بين الطرفين (الحرية التعاقدية) ؛ - العقاب وحالات التقصير لا تكون إلا في حالة خطأ المقترض ؛
حضر الغرر والميسر : - الاهتمام بالأصول التي يعتبر وجودها غير مؤكد (لم يتم تحديدها بشكل كاف) ؛ - ترخيص البيع لتسليم مؤجل (≠ البيع على المكشوف) ؛	مبدأ دعم الموجودات الملموسة : يجب أن يدعم أي تمويل بأصل ملموس ؛
الترشيح الأخلاقي : يجب أن يتعلق التمويل بنشاطات مشروعة (حلال) ولا يجب أن تحوز المؤسسة المستثمرة على نسبة ديون عالية.	الإشراف على الأنشطة من قبل مجلس ديني (مجلس الشريعة) : يوصى بشدة على وجود داخل كل مصرف هيئة مثل المجلس الديني (يحرص على مطابقة المعاملات، المصادقة على عملية نوع، قواعد أخلاقية، إصدار الفتوى، المراقبة والإشراف).

Source : Allard, Patrick et Benchabane, Djilali. 2010, « La finance islamique : modèle alternatif, postiche ou pastiche? », *Revue française d'économie*, n° 4/vol XXV, p 20.

فمنهجية المصارف الإسلامية تنبذ العمل بالربا الذي يزيد من كم الأموال دون مقابل حقيقي لها، لذلك فالشريعة الإسلامية قد ربطت بشكل محدد وظائف مثل هذه المؤسسات، وذلك بموافقة تعاملاتها مع تنمية اقتصادية واجتماعية، وهذا ما يسمى بالكسب الحلال الذي يخلق الاطمئنان والرضا بين المتعاملين، ومنه زيادة الثقة. فأداء المصارف الإسلامية لا يمكن أن يقاس من خلال جانبه المالي فقط، ولكن أيضا من خلال كافة جوانبه الاجتماعية والبيئية أيضا، وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية جهازا فاعلا في الاقتصاد للنهوض به بشكل متكامل مما يخلق تنمية شاملة، رغم أن هذه المصارف

تعاني من الكثير من التهميش في اختيارها دون غيرها وهذا راجع لعدة أسباب، شكلت تحديات حقيقية أمام هذا النوع من المؤسسات .

ثانيا : صيغ التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية عددا من الخدمات المصرفية التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية. بالإضافة إلى بعض الخدمات والأنشطة التي تتميز من خلالها عن المصارف الأخرى، نستعرضها كما يلي :

1. اجتذاب الأموال والمدخرات :

تقوم المصارف الإسلامية بجلب الأموال والمدخرات من قبل العامة، ويتم التعامل معها على أساس أوعية ادخارية، تخضع لصيغ وشروط وضوابط شرعية وتقنية، متمثلة فيما يلي¹¹ :

- حسابات الائتمان الجارية وتحت الطلب : يمكن لصاحبها طلبها في أي وقت يشاء ؛
- حسابات الاستثمار المشترك المطلقة : تعتبر هذه الحسابات كشريك في الأرباح المحققة من استثمارات السنة المالية الواحدة، وتحمل هذه الحسابات مخاطر تلك الاستثمارات ؛

- حسابات الاستثمار المخصص /المقيدة : وهي حسابات للاستثمار في مشروع محدد، حيث يتولى المصرف إدارة الاستثمار بصفته مضاربا، ولا يتحمل الخسارة مع صاحب رأس المال ؛

- المحافظ الاستثمارية : عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف إدارة واستثمار المبالغ المودعة من قبل العملاء على أساس المضاربة الشرعية، وغالبا ما تكون مرتبطة باستثمارات معينة ؛

- سندات التأجير الإسلامية : وهي أداة مالية تمثل أصولا يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ومن ثم يقوم بتملك أصول وتأجيرها بموجب عقود إيجار منتهية بالتملك، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف، وفقا للأسس المثبتة في نشرة الإصدار الخاصة بذلك ؛

- سندات السلم الإسلامية : تختلف عن سابقتها بأن يقوم المصرف بشراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ومن ثم بيعها ؛

- إدارة الودائع بالوكالة : وهي عبارة عن تعاقد المصرف مع الزبون على أساس يحصل المصرف على أجر كنسبة معلومة من المال المستثمر بغض النظر عن نتائج الاستثمار.

2. توظيف الأموال :

تقوم المصارف من جانب آخر بتجميع المدخرات، إلا أن وظيفة هذه المصارف خاصة الإسلامية ليس المتاجرة بالمال، ولكن الاستثمار بالدرجة الأولى للمساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يمكن ذكر عملية توظيف أموال المصارف الإسلامية كما يلي¹² :

- المضاربة : هي إعطاء المال لمن يتاجر به حسب العقد الذي يكون بين صاحب الأموال والعامل، ويتم الاتفاق على نسبة الأرباح المنجزة من هذه المشاريع، وتكون الخسارة على رأس المال، وهذا التعريف اصطلاحا، إذ أن المضارب لا يتحمل أي خسارة إلا إن أثبت

أنه قصر أو تعدى في عمله، لأن المستثمر خسر جهده ووقته، ولا يجوز جعله ضامنا لرأس المال. وهناك شروط لها منها : الإيجاب من المالك والقول أن العامل يجب أن يتوفر لكل منهما البلوغ والعقل، وأن أموال المضاربة لا تكون ديناً بذمة العامل حتى يقضيه، وتكون أموال المضاربة نقداً، والربح يكون مشاعاً بين المالك والعامل ؛

- المشاركة : هي التعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجهة، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق، أي يتم اقتسام الأرباح والخسارة فيها حسب نسب الاتفاق بين الأطراف ؛

- المرابحة : وهي قيام المصرف الإسلامي بشراء سلعة من السوق بناء على دراسة أحوال السوق، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به الزبون، حيث يطلب من المصرف شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج، ويبيد فيه رغبته في شرائها من المصرف، فإذا وافق المصرف فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، فالمرابحة هي إضافة هامش ربح على الثمن الأصلي ؛

- بيع الأجل : يقوم فيه المصرف بالشراء لأجل البيع إما نقداً أو لأجل، وبربح مقرون، ويجوز للمصرف تقاضي هامش ربح أعلى في حالة البيع الأجل، فيمكن أن يتفق المتعاملان على الاستقرار على البيع الحاضر أو البيع الأجل، بحيث يكون الثمن معلوماً والأجل معلوماً وبذلك يتم عقد البيع من إيجاب وقبول ؛ وعند عدم المقدرة على الوفاء لا يمكن أن يزداد في الثمن إذا مد الأجل ؛

- السلم/السلف : وهو شراء سلعة أو مجموعة من السلع بثمن عاجل مع تأجيل تسليمها، وللسلم أو السلف أركان ثلاثة هي : العاقدان، المعقود عليه وصيغة العقد ؛

- الإجارة : وهو عقد على منفعة تصدر من أصل رأسمالي سواء كان ثابتاً مثل العقارات أو منقولاً مثل السيارات. ويقسم عقد الإجارة إلى ثلاثة أقسام :

■ **التأجير التشغيلي :** حيث يعمل المصرف على تأجير الأصل الرأسمالي إلى المستأجر لمدة معينة، ويكون الإيجار معلوماً، وعند نهاية الاستئجار يعمل المستأجر على إعادة الأصل إلى المصرف، وهذه صورة تقليدية سائدة في المجتمع ؛

■ **التأجير المنتهي بالتملك :** ويتم وفق شروط معينة وهي مدة الإيجار وقيمه وكيفية تسديده ؛

■ **التأجير التمويلي :** وهو الاتفاق الذي يكون بين طرفين، الطرف الأول المصرف الإسلامي، والثاني الزبون، على أن المصرف يشتري أصلاً ويقوم بإيجاره للثاني (زبونه) حسب المدة، وأن يحتفظ المصرف بملكيته الأصل الذي يكون بحوزته والزبون له الحق الكامل في استخدامه مقابل أقساط إيجارية محددة، وفي نهاية الفترة يعود الأصل إلى المصرف، ويكون على الزبون تكاليف استخدامه، كما يحق له نقل ملكيته أو استئجاره مرة أخرى ؛

-**الاستصناع** : وهو عقد بين طرفين يقوم أحدهما وهو الصانع بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر والمستصنع، على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع إلى الصانع، إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا ؛

-**الجعالة** : وهي أن يتعهد طرف ما بأن يدفع للطرف الآخر مبلغا محددا من النقود، كرسم لتأدية عمل ما (خدمة)، وعادة يطبق هذا النموذج على المعاملات من نوع الخدمات الفنية والاستشارات.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المصارف الإسلامية تقدم بعض الخدمات التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية، باعتبارها قائمة على الإحسان والتبرع¹³ :

-**الزكاة** : فبالإضافة إلى كون الزكاة فريضة مالية فإنها أداة مهمة لإعادة توزيع الدخل والثروات ووسيلة لتخفيف حدة التفاوت الواسع بين الطبقات الاجتماعية، وعليه فإن القيام بجمع الزكاة وصرفها في مجالاتها الشرعية يعتبر من صميم أعمال المصارف الإسلامية ؛

-**القرض الحسن** : يعتبر القرض الحسن تمويلا تبرعيا لا زيادة فيه ولا منفعة للمقرض سوى البر والإحسان. وأضيفت كلمة حسن لكي لا يدخل في هذا المفهوم القرض الذي يجر نفعاً أي الإقراض بالربا. ومن أهم شروط التمويل بالقرض الحسن أنه يتم سداد القرض الحسن دفعة واحدة أو على أقساط متساوية متفق عليها. وعلى المقرض أن يرد القرض إلى المصرف نقدا بنفس العملة التي اقترض بها. وأن يكون عقد القرض الحسن صحيحا إذا كان دون مقابل مادي فيجب أن لا ينص على الزيادة مقابل التمويل أو مقابل الأجل فإذا نص على ذلك أصبح قرضا ربويا لا قرضا حسنا.

وكما يلاحظ فإن مجمل الصيغ التي تم شرحها تبين أن لهذه المصارف أهدافا تنموية بالدرجة الأولى وليس جمع الأرباح ومراكمتها.

ثالثا : تحديات المصارف الإسلامية وسبل علاجها :

1. تحديات المصارف الإسلامية :

تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات، ويرجع ذلك لقلة تجربتها وقوة المصارف التقليدية في المقابل، حيث تجد نفسها أمام منافسة قوية من قبل هذا النوع من المصارف، فضلا عن قلة الباحثين والدارسين المهتمين بأمرها، حيث تجد المصارف الإسلامية صعوبة في نموها ونشاطها في بيئة يتعامل معظم أعوانها بالفوائد. كما أن تعاملها بدون الربا يعرضها لمشكلة انعزالها، حيث تم نبذها من قبل عدد من الدول باعتبارها عنصرا غريبا يتسبب في نشأة أوضاع جديدة مغايرة لأوضاعها الحالية، كما قد يؤدي نشاطها للتقليل من نشاط المصارف التقليدية، غير أن نجاحها في فترات معينة في مواجهتها للآزمات، دعا للنظر في الرغبة في محاولة احتوائها، كما أن ذلك قد تم بدعوى الحفاظ على المراكز الاحتكارية المصرفية في أنحاء العالم. وإن كانت بعض التحديات قد تجاوزتها أغلبية المصارف الإسلامية على غرار المصارف الإسلامية في دول الخليج، فإن غيرها من المصارف في دول أخرى كالجزائر مثلا لا تزال تواجه جملة من التحديات التي تعيق تطورها وفق المبادئ والأسس التي أنشئت عليها، لا سيما التحديات الإدارية والتشغيلية. ويمكن تلخيص أهم تحديات المصارف الإسلامية كما يلي :

1.1. تحديات إدارية وتشغيلية :

- بالإضافة إلى ما سبق، تعاني المصارف الإسلامية من عدد من الصعوبات من بينها ما يلي¹⁴ :
- نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاءة القادة الإداريين التنفيذيين ؛
- تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب مع ذاتية المصارف الإسلامية ؛
- تعامل نسبة كبيرة من زبائن المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية سابقا، وتأثرهم بالأساليب الربوية ؛
- عدم استقلاليتها في بعض البلدان وتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصارف الإسلامية ؛
- عدم قدرة المصارف الإسلامية في ظل الإطار العام الذي تعمل فيه على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية ذات الأساليب الشرعية المتفق عليها ؛
- عدم وجود ثقافة كافية للعاملين فيما يخص المعاملات المالية للمصارف الإسلامية مما يشوه صورتها لدى الزبون كما لا يقدم حقيقة تعاملاتها مع الأطراف أصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى تأثيره على عدم القيام بالأعمال المكلفة لهم على أكمل وجه ؛
- عدم وجود برامج إلكترونية مساهمة في تطوير عمل ونشاط وسير المصارف الإسلامية، بسبب عدم توفر وحدات البحث والتطوير الخاصة بها ؛
- هناك تحدي كبير يواجه عمل المصارف الإسلامية في مجال التسويق، متمثلا في إهماله وعدم إيلائه الأهمية والاهتمام اللازمين، أسوة بباقي المؤسسات العالمية، ويتمثل التحدي الأهم في الكيفية والآلية اللازمة لتسويق فكرة المصارف الإسلامية وصولا إلى أساليب التمويل الإسلامية والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والدينية من عمل المصارف الإسلامية وفي مختلف البلدان سواء إسلامية أو غير إسلامية، حيث يعيق الشك في العامل الديني لهذه المؤسسات القوة الادخارية للمجتمعات بقصد أو بدون قصد، وأصبح الرهان اليوم على إعادة الثقة بين الزبائن والأدوات التشاركية لتجميع طاقات المجتمع في تعبئة المدخرات المالية لهذه المؤسسات والنهوض بالاقتصاد ؛

2.1. تحديات المنافسة :

كانت المصارف الإسلامية تتمتع بدرجة مرتفعة نسبيا من "الاحتكار" على الموارد الإسلامية لدى الزبائن المسلمين، غير أن هذه الوضعية قد تغيرت بسرعة، فالمصارف الإسلامية اليوم تواجه منافسة متنامية بدون توقف، فخلال السنوات الأخيرة الماضية، جرى تطور ملحوظ في النظام المصرفي الإسلامي تم ترجمته بدخول بعض المصارف التقليدية لهذه السوق¹⁵.

ورغم أنه من الصعب أن نعرف بشكل كامل كم من المصارف التقليدية في العالم تقوم بتطبيق التقنيات المصرفية الإسلامية، لكن نذكر على سبيل المثال : Citibank de، Chase Manhattan، Girorentale، Union Bank de Suisse، Klienwort Benson، ANZ Grindlays، Suisse ABC International، d'Australie، كما أنه يوجد عدد من المصارف التجارية في العديد من

البلدان الإسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، فقد فتح مثلا مصرف مصر في مصر والمصرف التجاري الوطني في العربية السعودية وكالات إسلامية، وفي ماليزيا تم السماح للمصارف التجارية بفتح نوافذ مصرفية إسلامية¹⁶.

ومن الواضح أن درجة تحدي المنافسة تزداد خطورة في حال المنافذ الإسلامية في مصارف تقليدية أجنبية والمدفوعة في ذلك فقط بدافع الربح وجني العوائد والاستحواذ على السوق. ويمكن الخطورة هنا مزدوج اقتصاديا وشرعيا : فمن الناحية الاقتصادية نجد هذه المصارف بالغة القوة في كل جوانب العملية المصرفية، وبالتالي تكاد تكتسح من يقف أمامها، ومن الناحية الشرعية، عادة ما تنجح في تقديم المنتج المالي الإسلامي بشكل أجود وأيسر وأقل تكلفة مما يحدث في المصارف الإسلامية، بغض النظر عن وجود التزام حقيقي بالأحكام الإسلامية. ومعنى ذلك القضاء على فكرة الصيرفة الإسلامية، حيث يتحول السوق إلى منافذ تسمى إسلامية وما هي في الحقيقة بالإسلامية¹⁷.

وتعد المنافسة غير المتكافئة مع المصارف التقليدية العالمية من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، وإن كانت المنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفتقد الكفاءة على تطوير مستواها أو الخروج من سوق العمل، إلا إن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام حالة منافسة غير متكافئة نظراً للإمكانيات التكنولوجية الهائلة لهذه المصارف العملاقة في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير ولذا يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديدة منها لتواكب التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية¹⁸.

3.1. تحديات إحصائية وإدماجها في التقارير :

إن عدم وجود بيانات مجمعة حول البنوك الإسلامية يجعل من شبه المستحيل مقارنتها من بلد إلى آخر، إلى جانب عدم وجود معايير مشتركة لإعداد التقارير والمحاسبة، مما يعقد مهمة المشرفين ؛ كما لا تتوفر بيانات عن الأنشطة العابرة للحدود للبنوك الإسلامية، أو حجم المعاملات الإسلامية عبر الحدود، أو الاستثمارات العقارية الإسلامية في البلدان المتقدمة، حيث بدأت بعض البنوك المركزية - بما في ذلك تلك الموجودة في البحرين وماليزيا وتركيا - في تضمين فصل عن البنوك الإسلامية في تقاريرها السنوية، ووضعها في مجموعة منفصلة، مع بيانات مجمعة توفر معلومات عن حجمها، ونموها على المستوى القطري ؛ حيث يتطلب الأمر جهداً تعاونياً متعدد الأطراف لجمع البيانات عبر الحدود وتجميعها¹⁹.

4.1. التحديات المتعلقة بالدعم الحكومي وضعف التشريعات الخاصة بها :

تعاني المصارف الإسلامية من عدد من المشاكل في هذا الميدان منها²⁰ :

- ضعف الدعم الحكومي للمصارف الإسلامية وقلة الاعتماد عليها في الاستثمارات والتمويل مما قد يؤدي لإعاقة تقدمها وتطورها ؛
- عدم كفاية التنظيم القانوني للمصارف الإسلامية في دول العالم عموماً والجزائر خصوصاً، حيث لم تعرف هذه المؤسسات أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لإنشائها في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 10/90 الذي سمح لعدد محدود من المصارف للعمل وفي مناطق محددة، وعلى الرغم من وجود التنظيمات القانونية لعدة

دول تهتم بالأمور المصرفية والمؤسسات المالية الإسلامية إلا أنها لا تزال قاصرة عن إيجاد الحلول لمعظم المشكلات الحديثة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.

5.1. التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في تعبئة الودائع وتوظيف الأموال :

هناك مشاكل حدثت من توسع المصارف الإسلامية في عملية المشاركة والمضاربة والتي تعتبر أكثر صيغ التمويل التي تصب مباشرة في النشاط الإنتاجي. ويمكن توضيحها كما يلي²¹ :

- من المعروف أن عملية المضاربة تحدد بمدة زمنية معينة مما يؤدي إلى إفساده، فالمضاربة يشترط فيها أن تستمر حتى تصفى العملية ويتم تحصيل المال المستثمر نقداً. وهذا الشرط قد لا يتناسب مع حالة كثير من المودعين الذين يرغبون في ترك مالههم لفترة زمنية محددة تتناسب مع ظروفهم دون أدنى التزام بشأن العمر المقدر للمشروع الذي ستستثمر فيه ودائعهم. الأمر الآخر هو استحالة وجود مشروع استثماري بقيمة وعمر افتراضي يتوافق مع مبلغ وأجل الوديعة لكل مودع، كما أن تدخل المصرف بصفته رب المال في أعمال المضارب يفسد عقد المضاربة، وبالمقابل فإن عدم التدخل يعني ثقة مطلقة في كفاءة وأمانة المضارب مما قد يكون له آثاره الوخيمة ؛

- على الرغم من قلة نشاط المضاربة والمشاركة، فإن العديد من المصارف الإسلامية اتجهت بعيداً عن التمويل الدائم لنشاط أصحاب المهن والحرف وصغار المنتجين، ليركز في النهاية في تمويل مؤقت لأنشطة غير إنتاجية كالمراوحة وتمويل الاعتمادات المستندية للزبائن. وهناك نوع آخر من التمويل وهو تزويد العميل بالأموال التي يحتاجها لتمويل جزء من التكاليف الجارية للعمليات مثل دفع الأجور والإيجارات وتغطية تكاليف التسويق والإعلان، ويمثل ما يقدمه المصرف حصة مشاركة في رأس المال تعطيه الحق في المشاركة في الربح والخسارة. لذلك ينبغي مراعاة أن المشاركة من خلال التمويل المؤقت تبعد كل البعد عن المشاركة التي يجب أن تركز عليها المصارف الإسلامية والتي ينبغي أن تنصرف إلى المساهمة في تأسيس الشركات خاصة الشركات الإنتاجية، وشراء أصول ثابتة لمنشآت قائمة. فهذه الصيغ من المشاركة هي التي تضيف إلى القوة الإنتاجية وتتيح فرصاً للعمالة وهو ما يتسق مع الهدف الذي من أجله ظهرت فكرة المصرف الإسلامي ؛

- يعتبر فائض السيولة من المشاكل التي تحد من نشاط المصارف الإسلامية ؛ باعتبار أن جزءاً كبيراً من حسابات الادخار التي يملكها المودعون لا يريدون المخاطرة فيها ولا يهمهم كسب الأرباح على مدخراتهم المضمونة من قبل المصرف، والتي يمكنهم سحبها في أي وقت ؛ لذلك يميل المصرف الإسلامي للاحتفاظ بنسبة سيولة عالية ؛

- كما تعد مشكلة المماطلة في تسديد الديون من أهم المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر. ولعل ما يزيد من خطورة هذه المشكلة تبني أكثر المصارف الإسلامية صيغ التمويل التي يترتب عليها ديون مثل المراوحة للأمر بالشراء. ولذلك كانت الديون تمثل نسبة عالية من أصول المصارف الإسلامية ؛

- وهناك قضية القروض الاستهلاكية، حيث نجد أن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالفائدة وبالتالي لا يعطي أهمية تذكر إلى القروض الاستهلاكية، وذلك لقلة الأرصدة المحددة في هذه المصارف لهذا النوع من القروض الذي لا يدر ربحاً.

6.1. تحديات متعلقة بالأسواق المالية :

وتتمثل في²² :

- تخلف الأسواق النقدية والأسواق المالية، فلا تزال مثلاً الأسواق النقدية وأسواق رأس المال في الجزائر متخلفة من حيث هياكلها، وكفاءتها وعدد المتدخلين فيها، بسبب عدم وجود اقتصاد حقيقي ؛
- عدم تطور الأسواق الذي يعيق إدارة السياسة النقدية وتعميق الأسواق المالية، فتخلف هذه الأسواق أو غيابها في العديد من البلدان يمنع البنك المركزي من التدخل من خلال الأدوات غير المباشرة ويشجع في بعض الأحيان على إنشاء الرقابة المباشرة على الائتمان ؛
- أدى الافتقار إلى أسواق جيدة التنظيم والسائلة ما بين البنوك - والتي يمكن أن تقبل الودائع من البنوك ومنحها قروضا لتغطية احتياجاتها قصيرة الأجل - إلى تفاقم ميل المؤسسات إلى التركيز على الحيازات قصيرة الأجل.

7.1. تحديات متعلقة بالبيئة الاقتصادية :

لا تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية بحتة من حيث المتاجرة بالمال، فهي لا تكسب من المتاجرة من المال بمثل ما تقوم به المصارف التقليدية، وإنما تكسب أرباحها من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية والأسواق المالية، الأمر الذي يتطلب بيئة اقتصادية تحتوي على مقومات للاستثمار وتحقيق العائدات، وبالنسبة للجزائر مع ما تعانيه المؤسسات الاقتصادية من عوائق، فإن المصارف الإسلامية تقف عاجزة عن استثمار مدخراتها بشكل سليم لتحسين أدائها.

2. مقترحات حول سبل العلاج :

نقترح هنا عددا من الحلول لتقديم الدعم للمصارف الإسلامية في نشاطاتها واستمراريتها كما يلي²³ :

- **تحسين إدارة السيولة :** بالاعتماد على نهج شامل ومتكامل لتنمية أسواق المال والأوراق المالية، والذي يتطلب إنشاء آلية فعالة للإقراض، وتطوير بين البنوك أدوات جيدة التصميم للمعاملات الديناميكية بين البنوك أو للعمليات النقدية، بإدارة آجال الاستحقاق ومخاطر الأصول والخصوم، ووضع أدوات إدارة المخاطر والتحوط، والتي تفرض مسبقا حل المشكلات القانونية والمؤسسية والمحاسبية المختلفة ؛
- **إنشاء أسواق مالية متخصصة :** ضرورة إنشاء سوق مالية متخصصة تربط كل المصارف الإسلامية فيما بينها وتربط اقتصاديات الدول الإسلامية بها، حيث تسمح بتنوع مصادر التمويل طويلة الأجل أمام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي المساهمة في تصحيح تجربة الصيرفة الإسلامية، مما يمكنها من استثمار أموالها استثمارا طويلا الأجل، والاعتماد على سوق الإصدار وسوق التداول في أسواق رأس المال، حيث أن المصارف الإسلامية أسهمت ولا تزال تساهم في تعزيز الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بالأسواق المالية كتسريع عمليات التخصيص في عدد من الدول الإسلامية وتمويل شراء أسهم الشركات والقيام بتداولها في البورصة ؛

- **التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية :** حيث يجب تأهيل العاملين بهذه المصارف من حيث التعاملات المالية الإسلامية من خلال إنشاء مراكز تعليمية وتدريبية متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية وتطوير الهندسة المالية لها ؛

- إنشاء وحدات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية : وتكون متعلقة بتطوير برامج تنمية ذاتية للعاملين لفهم طريقة العمل اليومي وكيفية انتقال المعلومات واستخدام الأجهزة والتكنولوجيات، وبرامج الهندسة المالية لتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية ؛

- **الاستفادة من جهود المؤسسات الرائدة في المجال :** بمعاونة المصارف الإسلامية من تحديات تشغيلية، فإنه من المفيد دعم الابتكار المالي والاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية الرائدة وجهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطور الصيرفة الإسلامية، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للمصرف الإسلامي للتنمية بجدة ومركز الاقتصاد الإسلامي للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة ؛ وكذا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا، ومتوافقة مع حكام الشريعة الإسلامية - ومجلس الخدمات الإسلامية الذي يضع قواعد الحيلة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل بالمصارف من جهة أخرى ؛

- **سن تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية :** إن سن قوانين مصرفية خاصة بالمصارف الإسلامية سيوفر الأطر التشريعية الواضحة لتنظيم عملها، بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، كما يتوجب إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية ؛ وتشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين اقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية وتطوير الصيرفة الإسلامية من خلال تشجيع فتح نوافذ اسلامية ؛ وقيام تعاون كامل بين الجهات المعنية مثل : المصرف المركزي، وزارة المالية، جمعية المصارف والمؤسسات المالية، والبرلمان والحكومة للمصادقة وتنفيذ القوانين ؛

- **تطوير البيئة الاقتصادية :** كما سلف سابقا فإن المصارف الإسلامية تحصل على أرباحها من خلال الاستثمار والمشاركة في المؤسسات المالية وشراء الأسهم والسندات، وعليه فإن تطوير البيئة الاقتصادية ودعم المؤسسات الاقتصادية بتسهيل عملها، وتنويع تخصصاتها، سيدعم نشاط المصارف الإسلامية ويساعدها في تحقيق الأرباح.

تستمد المصارف الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية، وقد تمكنت بأسلوب عملها الجديد والتميز من أن تثبت وجودها كبديل شرعي للمصارف التقليدية التي يركز نشاطها أساسا على الربا المحرم شرعا. وتواجه المصارف الإسلامية منافسة متنامية من المصارف التقليدية التي يتزايد اهتمامها بالخدمات الإسلامية، وهو ما يشكل في نفس الوقت فرصا وتحديات بالنسبة لهذه

الأخيرة ؛ فرصا لأنها تحمل معها إمكانيات واسعة لتوسعة سوقها وزيادة عدد زبائنها، خاصة وأنها تقدم الخدمات الإسلامية من منطلق توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وليس لمجرد أنها وسيلة مستحدثة لتحقيق الربح، وتحديات باعتبار حداثة هذه المصارف في السوق المصرفية، وبالتالي فالمصارف التقليدية تتفوق عليها من حيث الخبرة والقبول خاصة من غير المسلمين.

التوصيات :

- الاهتمام بالنهوض بالمصارف الإسلامية من أطراف خارجية، من خلال دعمها من جانب البيئة التنافسية وسن القوانين التشريعية التسهيلية المراعية لخصوصياتها، وتوفير الأسواق المالية الصحية لها، وتوفير الأسواق الاقتصادية من حيث تواجد المؤسسات الاقتصادية التي يستثمر فيها ؛

- نهوض المصارف الإسلامية بنفسها، وذلك من خلال حل مشاكلها التشغيلية الخاصة بالهندسة المالية وتدريب العاملين والاهتمام بالجانب التسويقي وصورتها الذهنية لدى الأطراف أصحاب المصلحة، ودعم التكنولوجيا لإنتاج برامج تدعم نشاطاتها.

1 حيدر يونس الموسوي. وأمنة صبري. تقييم كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية العراقية – دراسة تطبيقية مقارنة مع المصارف الامارتية للمدة (2005 – 2014)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 47، المجلد 12، جامعة كربلاء، كربلاء، 2016، ص 236.

2 مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 29، دائرة البحوث والدراسات – ديوان الوقف السني، بغداد، 2012، ص 298.

3 حيدر يونس الموسوي و كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي – مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل / ٢، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 11، المجلد 4، جامعة القادسية، القادسية، 2009، ص 100.

4 Brack, Estelle. « Les défis soulevés par le développement de la banque islamique », Revue Banque, n°696, 2007, p 42.

5 حيدر يونس الموسوي وأمنة صبري، مرجع سابق، ص 236.

6 أحمد سامي شوكت، دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 1، المجلد 1، الجامعة العراقية، بغداد، 2011، ص 385.

7 سعيد علي محمد العبيدي، ومهند خميس عبد الجميلي، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 12، المجلد 6، جامعة الأنبار، الرمادي، 2014، ص 351.

8 حيدر يونس الموسوي و حميد عبيد عبد ، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في تسويق عمان المالي للمدة (1990-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 61، المجلد 17، جامعة بغداد، بغداد، 2011، ص 56.

9 وفاء احمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي (للاستثمار والتنمية)، مجلة الأستاذ، العدد 201، جامعة بغداد، بغداد، 2013، ص 841.

10 نهاد عبد الكريم أحمد، الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة، التحديات التي تواجهها والآفاق المستقبلية لها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 51، المجلد 2008، ص 182، 183.

11 إخلاص باقر النجار و خولة رشيد حسن، دور الصيرفة الإسلامية في تطوير أسواق المال، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، جامعة البصرة، البصرة، 2005، ص 5-9.

12 يمكن الرجوع إلى :

- شفيق شاكر ومحمد عبد القادر وبكر الريحان، إستراتيجيات المصارف الإسلامية (التحديات والآفاق المستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2010، صص 15، 16.
- صباح رحيم مهدي وسعيد مجيد عبد علي الجنابي، إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعض المصارف الإسلامية العربية إنموذجا للمدة 2006 – 2013، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثني، السماوة، 2018، صص 31، 32.
- سعيد علي محمد العبيدي و شعيب عبد المطلب إبراهيم الحديثي، قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية – العراق حالة دراسية، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، المجلد 10، جامعة الأنبار، الرمادي، 2018، صص 41، 42.
- 13 أمينة قهوجي وليلى مطالي، الصيغ الإسلامية لتمويل المشاريع التقليدية والحرفية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حملةلحضر، الوادي، المجلد 4، العدد 1، جوان 2019، صص 29، 30. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/94725>، اطلع عليه بتاريخ : 04 نوفمبر 2019.
- 14 عد إلى :
- افتخار محمد مناحي الرفيعي وخميس محمد حسن و احمد ياسين عبد، المصارف ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2012، صص 16.
- حيدر يونس كاظم، تحديات المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية، دراسة تحليلية لواقع المصارف الإسلامية في العالم للمدة (2004 – 2012)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 44، المجلد 11، جامعة كربلاء، كربلاء، 2015، صص 100.
- ميدون، سيساني. و بن قانة، اسماعيل. "آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، المجلد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، صص 80.
- 15 Munawar Iqbal, Ausaf Ahmed & Tariqullah Khan, **Défis au système bancaire islamique** », Additional contact information, No 128, Occasional Papers, The Islamic Research and Teaching Institute (IRTI), p 53.
- 16 Ibid.
- 17 شوقي أحمد دنيا، البنوك الإسلامية ... ثغرات وتحديات، ورقة مقدمة للنودة الدولية : نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، دبي 3-5 سبتمبر 2005.
- 18 حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي - مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المحور الاقتصادي، المجلد 11، العدد 4 لسنة 2009، صص 108.
- 19 Brack, Estelle. Op.cit, p 43.
- 20 عد إلى :
- مصطفى ناطق صالح مطلوب، مرجع سابق، صص 323.
- ميدون، سيساني. و بن قانة، اسماعيل. مرجع سابق، نفس الصفحة.
- 21 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أدوات المصرف الإسلامي، جسر التنمية، العدد 48، ديسمبر 2005، صص 10، 11. http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/69/69_develop_bridge48.pdf، اطلع عليه بتاريخ : 04 نوفمبر 2019.
- 22 El Qorchi, Mohammed. "La finance islamique est en marche", Finances et Développement, Fonds Monétaire International, Déc. 2005, p 48.
- 23 عد إلى :

- مصطفى ناطق صالح مطلوب، مرجع سابق، ص 318-321.
- عزوز، عائشة. "الهندسة المالية الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل السوق المالية الإسلامية"، مجلة المعيار، العدد 48، المجلد 23، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2019، ص 576.
- رمضان، لعلا. و البرود، أم الخير. "تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية – حالة الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 01، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2017، ص 161.
- مفتاح، صالح. وحاجي، فهيمة. "أثر رأس المال الفكري على ربحية المصارف الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة – دراسة عينة من المصارف الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة معارف، العدد 20، أكلي محند أولحاج، بويرة، 2016، ص < 101.
- El Qorchi, Mohammed.op. cit, p 48.